والخلاف فيما اذا وجد بجميع الارض اثار ندوة فلا يجوز اتفاقا كما ذكره في المختلف وتفسير وجدان المجموع ما قالوا انه بالغ لا يستطاع راسه ابلغ من ذلك ذكره في التجنيس ثم ان الظاهر من تعليل اصحابنا المذكور في الهداية وغيره بان النبي عليه السلام كان يسجد على كور عمامته عدم الكراهة فيه عندنا لان في عمامة كان دلالة على التكرر والفعل مرات او فاضل ثوبه اذ شق يجد حجمه ويستقر جبهته عليه جاز والا فلا ولكذا لو سجد للزحام على ظهر من في صلوته لا عبرة لو سجد على ظهر من هو في صلوته يجوز للضرورة وعلى ظهور من يصلي صلوة اخرى او ليس في الصلوة لا يجوز لعدم الضرورة والمراة تخفض وتلذق بطنها بفخذيها ويرفع مكبرا ويجلس مطمئنا ويكبر ويسجد مطمئنا ويكبر ويرفع راسه اولا ثم يديه ثم ركبتيه ويقوم مستويا بلا اعتماد على الارض ولا قعود وقالا لا شئ فيه يعتمد بيديه على الارض ويجلس جلسة خفيفة والركعة الثانية كالاولى لكن لا ثناء ولا رفع يد فيها وقالا الثاني فعلى يرفع في الركوع والرفع منه واذا اقعاها افترش رجله اليسرى وجلس عليها نائما موجها اصابعه نحو القبلة باسطا يديه على فخذيه موجها اصابعه نحو القبلة ذكر ابو يوسف في الامالي انه يعتمد الخنصر والبنصر وحلق الوسطى والابهام وينيو بالسبابة وذكر محمد انه وهم كان ينيو ونحن نضع بصنعه عليه السلام وقال وهو قول ابي حنيفة وكثير من المشايخ لا يرون الاشارة وكرهها في منية المفتي وقال في الفتاوى لا اشارة في القعدة الا عند الشهادة في التشهد وهو حسن وتشهد كابن مسعود رض وقالا الشافعي لا خذ بتشهد ابن عباس رض اولى ولا يزيد عليه في القعدة الاولى ويقرا فيما بعد الاوليين الفاتحة فقط وهو افضل وان سبح او سكت جاز وروى الحسن عن ابي حنيفة انها واجبة والصحيح الاول ويقعد كالاولى خلافا للشافعي ومالك لهما فان السنة الذكر في كل قعدة بعقبة التسليم عند الاول وفي الجميع عند الثاني وفي كل تشهد ثلاث عند الثالث ذكر في التبيين والمذكور هو هيئة جلوس المراة في الصلوة المذكورة في قوله والمراة تجلس على اليتها اليسرى تخرج رجليها من الجانب الايمن فيهما اي في القعدتين وتشهد ويصلي على النبي عليه السلام وهو سنة عندنا وعند الشافعي

فرض

فرض قالا الذكر في الصلوة على النبي عليه السلام واجبة على الاشارة ان شاء جعلها في الصلوة او في غيرها وعن الطحاوي انه يجب عليه القعدة كلما ذكر قال الثمني للائمة المرغيناني وما ذكره الطحاوي يخالف للاجماع فعامة العلماء على ان القعدة على النبي عليه السلام كلما ذكر سنة وليست بواجبة كذا في الذخيرة والمحيط ويدعو بما يشبه القرآن او الماثور دون الدعاء لا كلام الناس خلافا للشافعي فان عنده يجوز ان يدعو في الصلوة بكل ما جاز في خاطره والاصل فيه عندنا ان كل ما لا يتحمل السؤال من العباد فهو كلامهم وما يتحمل فليس بكلامهم ثم يسلم عن يمينه بنية من هم من الذي يشاركه في صلوته والملك ثم عن يساره كذلك والمقتدي ينوي امامه في جانبه وفيها ان حاذاه هذا قول محمد وهو رواية عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف نواه في الاولى فقط والامام بهما وقيل لا ينويهم لانه يشير اليهم بالسلام وقيل ينوي بالاولى ما غير خلافا لما لو كرر اذا كان يرونه والصحيح الاول والمفرد الملك فقط

فصل يجهر الامام في الجمعة والعيدين والفجر واولي العشاء بين اداء وقضاء لا غير والمفرد مخير ان ادى لكن الاولى فضلا وخافت ان قضى حتما وهو الصحيح كذا في الهداية وفي نظم الوقاية الجهر بالنهار يخافت وفي الليل مخير اعتبارا بالفرايض في حق المفرد لانه تبع لها واد في الجهر اسماع غيره واد نى المخافتة اسماع نفسه هو الصحيح رد لما قيل ان ادنى الجهر اسماع نفسه واد نى المخافتة تصحيح الحروف وكذا في كل ما تعلق بالنطق كالطلاق والعتاق والاستثناء وغيرها من البيع والنكاح والايلاء واليمين اي اد نى المخافتة في هذه الاشياء اسماع نفسه حتى لو طلق بحيث صح الحروف ولكن لم يسمع نفسه الحروف لا يقع ولو طلق جهرا ووصل به انشاء الله بحيث لم يسمع نفسه يقع الطلاق ولا يصح الاستثناء وان ترك سورة اولي العشاء قرا ها بعد فاتحة اخريه وجهرها ان امام ولن تركها تخافتها لم يعد عندهما وقال ابو يوسف لا يقضي والمدة منتهاها المذكور في الجامع الصغير ليدل على الوجوب وهو قولهما في الاصل ذكر بلفظ الاستحباب فقال احب الي ان يقضيها وفرض القراءة اية والمكتفي بها عامدا اثم لتركه الواجب هذا عنده وقالا ثلث ايات قصار او اية طويلة وسنتها في السنتين عجالة الفاتحة واي سورة شاء